

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٤٣٩**

الجمعة، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/١٣

نيويورك

الرئيس	السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أبيبي
	بولندا	السيد ميلوس
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جا شو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مانغو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1845704 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/1147، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): نال مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم التصويت على القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) في هذا الوقت. كما أود أن أشكر زملائي، أعضاء مجلس الأمن، على روح الزمالة والتعاون التي أبدوها، مما أتاح لنا اعتماد قرار بالإجماع – أول قرار بشأن هذا النوع من المواضيع – تسوية سياسية ومسألة إنسانية – خلال أكثر من سنتين.

ومن المأمول أن يقدم القرار الذي اتخذناه للتو أقصى قدر ممكن من المساندة لنتائج اجتماع ستوكهولم واتفاق ستوكهولم. ومرة أخرى، أود أن أشكر أصدقاءنا في السويد على كل ما قاموا به من عمل للمساعدة على بلوغ تلك المرحلة. ونحيي أيضا الأمم المتحدة على أعمال المبعوث الخاص للأمين العام مارك لوكوك، التي كانت مفيدة في محاولة إحراز تقدم، بما في ذلك على أرض الواقع. وإذ نصل إلى نهاية عام ٢٠١٨ في المجلس في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس، فإنه لأمر طيب كون المجلس تمكن من إظهار الإجماع بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية التي أثرت على الملايين العديدة من المواطنين في اليمن في الوقت الحالي.

إن القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) يؤيد جميع الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في استكهولم، وهي من الأهمية البالغة بمكان أنها تشمل وقفا لإطلاق النار وإعادة انتشار متبادل للقوات من مدينة وميناء الحديدة، الذي دخل حيز النفاذ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. ويخول القرار الأمم المتحدة بحشد الدعم من أجل تنفيذ تلك الاتفاقات، بما في ذلك المراقبون. وكما سمعنا من الأمين العام أول أمس، فإنه يعمل بشأن إنشاء فريق متقدم سيذهب إلى اليمن في الأيام القليلة المقبلة.

ويحدد القرار أيضا دعم المجلس للخطوات العاجلة المتبقية اللازمة لمعالجة الحالة الإنسانية. لقد سمعنا من مارك لوكوك وديفيد بيسلي في هذه القاعة أنه بالرغم من التقدم المحرز في ستوكهولم، فإن الحالة لا تزال هشة، وثمة حاجة ملحة إلى العمل من أجل التخفيف من خطر المجاعة (انظر S/PV.8404).

ويحدد القرار توقعات المجلس الواضحة فيما يتعلق بضرورة امتثال الأطراف للقانون الإنساني الدولي. إن المملكة المتحدة تعلق أهمية كبيرة على القانون الإنساني الدولي والمساءلة وضرورة التحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي وإخضاع المسؤولين عنها للمساءلة.

وأخيرا، فإن من البديهي أن القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) يكرر تأكيد دعمنا الكامل للمبعوث الخاص للأمم المتحدة وللعملية السياسية التي يدفع بها، وأنه يتطلع إلى اتخاذ الخطوات المقبلة في تلك العملية. إنني على ثقة بأن المجلس يريد أن يشاركني التطلع إلى إحراز مزيد من التقدم في كانون الثاني/يناير. والأمر الأهم في الوقت الحالي هو أن ننتقل إلى التنفيذ العاجل. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تتابع الأطراف التزاماتها بتمهيد السبيل لاستئناف المفاوضات بصورة رسمية، وفي الوقت نفسه، تحقيق تحسينات حقيقية على أرض الواقع تحدث فرقا ملموسا لليمنيين العاديين. لقد طلبنا من الأمم المتحدة إطلاع المجلس على آخر المستجدات على أساس أسبوعي في المستقبل المنظور، وأتطلع إلى المزيد من الإجراءات والوحدة من المجلس بشأن أحد أهم الملفات المعروضة علينا.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد صوتنا مؤيدين لقرار اليوم بشأن اليمن (القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨))، ونرحب بشدة باتخاذه لجميع الأسباب التي ذكرتها من فورها زميلتي ممثلة المملكة المتحدة. وأود أن أشكرها وفريقها وجميع أعضاء المجلس الآخرين على عملهم بجدية من أجل اتخاذ هذا القرار.

وكما ذكرت وزيرة الخارجية مارغوت فالستروم، فإن بوسع اتفاق ستوكهولم أن يكون إنجازا من أجل إحلال السلام ونقطة تحول للأزمة في اليمن. ويؤيد قرار اليوم الاتفاق، ويدعو الأطراف إلى تنفيذه، ويخول الأمم المتحدة بدعم تنفيذه ويحدد الخطوات المقبلة في العملية. إن القرار لا يعالج جميع المسائل المتعلق بالأزمة المتعددة الأوجه التي يواجهها اليمن، ولكن تنفيذ التدابير المحددة في اتفاق استوكهولم سيمثل الخطوات التي تمس الحاجة إلى اتخاذها في ذلك الاتجاه، لما لها من آثار إنسانية مباشرة وإيجابية على شعب اليمن.

ونشيد بالأطراف اليمنية على مشاركتها بصورة بناءة في المشاورات التي تقودها الأمم المتحدة. ونرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص غريفيث، كما نعرب مجددا عن تقديرنا العميق للاهتمام الشخصي الذي يبديه الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

إن هناك ضرورة عاجلة لتنفيذ الأحكام الرئيسية للقرار، ويجب أن تكون محط تركيزنا الرئيسي. ويشكل وقف إطلاق النار المعلن في الحديدة اعتبارا من ١٨ كانون الأول/ديسمبر الخطوة الأكثر إلحاحا ضمن العديد من الخطوات الهامة. وفي حين تستمر التوترات على أرض الواقع، وبعد أعوام من النزاع وعدم الثقة بين الطرفين، فإن من الأهمية بمكان أن يصر مجلس الأمن على الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار من جانب جميع الأطراف وعلى أن تكون الأمم المتحدة مخولة برصد وقف إطلاق النار.

ونتطلع الآن إلى الإسراع بإنشاء الفريق المتقدم ونشره للشروع في رصد وتيسير تنفيذ اتفاق ستوكهولم، ونقدر كون الأمين العام مضى بسرعة كبيرة نحو ضمان اضطلاع الأمم المتحدة بدورها في هذا التنفيذ. إن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في العمل مع الطرفين لضمان التقيد بوقف إطلاق النار وإمكانية أن تبقى الموانئ والطرق مفتوحة لكي يتسنى إدخال الإمدادات إلى البلد. ونحن على استعداد للمشاركة في وجود الأمم المتحدة الذي سيتم إنشاؤه في الحديدة.

ولا نزال نشعر بقلق عميق من الأزمة الإنسانية ومن تهديد المجاعة الذي يلوح في الأفق. وستعمل التدابير الواردة في اتفاق ستوكهولم على تخفيف المعاناة الإنسانية، ولكن هناك حاجة

ماسة إلى المزيد من التدابير، على نحو ما بينه وكيل الأمين العام مارك لوكوك عدة مرات لمجلس الأمن.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، نرحب بنية المبعوث الخاص دعوة الجانبين إلى الانعقاد مرة أخرى في كانون الثاني/يناير لمواصلة المناقشات بشأن المسائل العديدة المطروحة، بما في ذلك اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة في إطار عملية سياسية تطلعية. وينبغي أن يبدي الطرفان المستوى نفسه من الالتزام الذي أبدياه في ستوكهولم نحو المضي قدما بشأن تلك المسائل.

وستستمر المشاركة السويدية في اليمن إلى ما بعد فترة عضويتنا في المجلس. وخلال فترة عضويتنا، بذلنا جهودا مستمرة لإبقاء اليمن على رأس جدول أعمال المجلس، بما في ذلك التصدي للكارثة الإنسانية. وسنشارك، للمرة الثالثة، بالترافق مع سويسرا، في استضافة اجتماع إعلان التبرعات من أجل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، باعتبارها استجابة أخرى للكارثة الإنسانية. كما أكدنا باستمرار على أهمية وجود عملية سياسية شاملة للجميع مع المشاركة الهادفة للنساء والشباب.

وكما ذكرنا في هذه القاعة يوم الجمعة الماضي، فإن التقدم الذي أحرزه الطرفان في السويد هام حقا ويبعث على الأمل ولكنه لن يكون هادفا إلا بعد أن يحقق نتائج للشعب اليمني (انظر S/PV.8424). إن قرار اليوم تعبير قوي عن وحدة المجتمع الدولي وعن الالتزام بمساندة هذه الوحدة بشكل كامل.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نجتمع اليوم للتصويت على القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) من أجل معالجة النزاع والأزمة الإنسانية المستمرين في اليمن ولتأييد اتفاقات استكهولم.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ حيال الأزمة الإنسانية في اليمن وتستمر في الاعتقاد الجازم بأن أفضل أمل لتسوية النزاع ومعالجة الأزمة الإنسانية هو التوصل إلى حل سياسي، مع اعتبار اتفاقات ستوكهولم خطوة أولى هامة. ويخول القرار للأمم المتحدة والدول الأعضاء الشروع في العمل الحيوي لتنفيذ تلك الاتفاقات. ولا نزال ندعو جميع المشاركين في النزاع إلى إتاحة إمكانية وصول العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية بدون عوائق وتسهيل دخول الوقود والأغذية والأدوية وغيرها من الإمدادات اللازمة لإنقاذ الأرواح إلى اليمن ونقلها عبره.

كما أن القرار يطالب بوضوح جميع الأطراف بضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق وبالتقيد بالقانون الدولي. ويدعو إلى كفالة حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. وتلك المطالب هامة، ونناشد الأطراف الالتزام بها. كما نأمل بإحراز تقدم سريع في تحقيق استقرار الاقتصاد وإزالة أية عوائق بيروقراطية أمام إيصال السلع الأساسية الإنسانية والتجارية الحيوية.

وعلى غرار اتفاقات استوكهولم، فإن هذا القرار يشكل خطوة هامة، ولكنه ليس سوى خطوة أولية. فلا تزال أولويتنا المطلقة هي تنفيذ الاتفاقات بغية إنفاذ وقف إطلاق النار والإشراف على نشر القوات في الحديدة. وسنظل نراقب مراقبة وثيقة. ويتوقف النجاح على ارتقاء الطرفين إلى مستوى الالتزامات التي اتفق عليها في السويد.

وهذا النص يفرض التزاما هائلا على حكومة اليمن والحوثيين نحو العمل بحسن نية، وبالمشاركة والتوافق، وبتحقيق السلام الدائم للشعب اليمني. إننا نشعر بالامتنان للسيد مارتن غريفتش وفريقه وللسويد على القيام بالعمل الشاق وتقديم الدعم الذي أدى إلى هذه الهدنة التي تشتد الحاجة إليها. ولدينا جميعا عمل شاق يتعين القيام في الأسابيع المقبلة، وسنشرع في هذا المسعى بعزم جديد.

إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما نتائج السويد وتنفيذها من جانب الطرفين، ونتطلع إلى اقتراحات الأمين العام المقبلة

بشأن كيفية اضطلاع الأمم المتحدة بدورها في دعم الالتزامات التي قطعها الطرفان في السويد. ونناشد جميع الأطراف منح الأولوية لإيصال المساعدات الإنسانية بطريقة سريعة وآمنة وشاملة إلى ملايين اليمنيين الذين يعانون.

ولكن تماما مثلما تقع على عاتق الطرفين مسؤوليات، تقع مسؤوليات أيضا على عاتق مجلس الأمن. وحينما يتكلم المجلس، علينا أن نفعل ذلك بشكل يتسم بالوضوح والمصداقية، ويعكس بدقة الحقائق على أرض الواقع ومع الشجاعة للتصدي لمن يختارون تأجيج نيران النزاع. ولذلك كنا نأمل بإدراج إدانة واضحة للنظام الإيراني على دوره في إطالة أمد هذه الحرب.

ويجب ألا يسمح المجلس لأنشطة إيران الشائنة في المنطقة أن تعرقل هذا الاتفاق الذي يحظى بالترحيب رغم أنه لا يزال هشاً، والذي عملت جهات عديدة جاهدةً للتوصل إليه. وتنتهك إيران القانون الدولي من دون محاسبة، إذ ترسل الأسلحة وما يتصل بها من مواد إلى الحوثيين في مخالفة لأحكام حظر توريد الأسلحة المنصوص عليه في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وانتهاكا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولا تشكل هذه الأسلحة تهديدا خطيرا للسلام والأمن فحسب، بل أيضا للمدنيين الأبرياء العالقين في خضم النيران المتبادلة.

وسعياً إلى تحقيق مساءلة واضحة، نددت الولايات المتحدة في هذه القاعة بأنشطة إيران الخبيثة. وقد آن الأوان منذ وقت طويل لأن يحذو حذونا كل عضو من الأعضاء الآخرين في المجلس.

ومع أننا صوتنا مؤيدين لمشروع القرار الذي قدمه البلد الصديق، المملكة المتحدة، يؤسفنا أنه لا يدعو إلى محاسبة إيران على خطتها التدميرية في اليمن. ونأمل ألا تُدمر قذائف إيران أو أفعالها غير المشروعة في الأيام المقبلة وعود السلام وألاّ تعود بنا إلى حيث كنا من قبل. ولكن إذا ما حدث ذلك، فقد يندم المجلس على هذا الإغفال.

السيد العتيبي (الكويت): نود في البداية أن نرحب باعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) الذي اعتمدناه للتو، ونتقدم للوفد الدائم للمملكة المتحدة بالشكر على الجهود الحثيثة التي بذلها بصفته حامل القلم لملف اليمن. مشيدين في ذات الوقت بالمرونة التي أبداها في مراحل المفاوضات بشأن مشروع القرار.

إن تصويتنا لصالح القرار اليوم رغم عدم تلبيته لبعض الشواغل التي تم طرحها أثناء المفاوضات، يأتي لعدّة أسباب أبرزها الحفاظ على الوحدة التي يتمتع بها مجلس الأمن في الحالة في اليمن. والذي نتطلع ونسعى إلى استمرارها ونأمل تعميمها على بقية الملفات المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وكذلك أتى تصويتنا مؤيدين لهذا القرار كاستجابة لحساسية وأهمية هذه المرحلة المفصلية، في ظل وجود فرصة حقيقية وبارقة أمل للتوصل إلى حل سلمي للأزمة التي هددت وتهدد وحدة اليمن واستقراره، وزعزعت الأمن والاستقرار الإقليميين، وتسببت في دمار كبير لبلد عربي عزيز ذي تاريخ وحضارة عريقة. كما أن دعمنا للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) يأتي انطلاقاً من حرصنا على جهود الأمين العام ومبعوثه الخاص، ودعماً لاتفاق ستوكهولم الذي توصلت إليه الأطراف اليمنية في جولة المشاورات الأخيرة التي استضافتها مشكورةً حكومة مملكة السويد، حول مدينة الحديدة وموانئها واتفاق تبادل الأسرى، وإعلان تفاهم بشأن تعز.

والتي نتمنى التزام تلك الأطراف بتنفيذها بشكل كامل وبما يفضي إلى استكمال الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، نحو عقد الجولة القادمة والتوصل إلى حل سياسي مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وبما يقود إلى إنهاء أمد الأزمة في اليمن

الشقيق ويحافظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

ونرحب كذلك بعزم الأمين العام عقد مؤتمر دولي لإعلان التبرعات لدعم خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، وذلك في ٢٦ شباط/فبراير في جنيف. مؤكدين على حرص دولة الكويت على المشاركة في هذا المؤتمر، استمراراً منها في دعم تحسين الأوضاع الإنسانية في اليمن وتخفيف معاناة شعبه الشقيق.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر مملكة هولندا أن المجلس قد تمكن في نهاية المطاف من اعتماد نص بالإجماع من شأنه أن يعزز فرص السلام في اليمن.

وتماشيا مع القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)، بشأن الصلة بين النزاع والجوع، يدعو القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) الأطراف إلى إتاحة وتيسير وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليهم وصولاً آمناً وسريعاً ومن دون عوائق. وفي سياق التحديات الإنسانية الهائلة التي يواجهها اليمن، إذ يوجد ملايين اليمنيين على شفا مجاعة واسعة النطاق بسبب النزاع، فإن النص سيساعد على التخفيف من حدة الحالة الإنسانية.

ويرحب القرار بالمشاورات التي أُجريت في السويد، مشيراً إلى الأهمية الحيوية لإحراز تقدم صوب التوصل إلى اتفاق سياسي لإنهاء النزاع. وسيتم التوصل إلى هذا الاتفاق من خلال عملية سياسية شاملة للجميع؛ ويعني هذا أيضا أنه ينبغي للأطراف ذاتها أن تدرج في وفودها نساءً.

وبفضل هذا القرار، سيكون بوسع المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك واللواء المتقاعد باتريك كاميرت، بوصفه رئيس لجنة تنسيق النقل، العمل لصالح شعب اليمن.

وشدد المجلس، في البيان الرئاسي بشأن اليمن المؤرخ ١٥ آذار/مارس (S/PRST/2018/5)، على أهمية المساءلة واحترام مبادئ التناسب والحيطة والتمييز. وترى مملكة هولندا أن المساءلة أمر أساسي لمنع المزيد من الهجمات العشوائية واستهداف المدنيين والأهداف المدنية، أينما حدث ذلك.

وإننا نؤكد بقوة مجدداً على ضرورة امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بمقتضى القانون الإنساني الدولي. ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة وذات مصداقية في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني. فمن دونها، من شأن حالة العنف وعدم الاستقرار في اليمن أن تستمر. ولا بد من إخضاع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني إلى المساءلة.

ونشكر المملكة المتحدة، بصفتها القائمة على الصياغة، على الطريقة الحكيمة التي أدارت بها العملية، فضلاً عن جهودها الدؤوبة، ونشكر جميع أعضاء المجلس على جعل مصالح الشعب اليمني في صلب عملية صنع القرار.

السيدة كوردوبا صوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): صوتت بوليفيا مؤيدة للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) لأنه ملح وضروري وأساسي للغاية من أجل دعم الحوار المتنامي، الذي يمثل اليوم الأمل الوحيد لتحقيق السلام للشعب اليمني.

لقد أيدنا القرار، ونؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام، والمبعوث الخاص وفريق الأمم المتحدة من أجل إنشاء فضاء للتفاوض وتوفير المعونة الإنسانية التي يُعدّ اليمن في أمس الحاجة إليها.

ومع ذلك، فإننا نأسف لما شهدناه، مرة أخرى، خلال الـ٢٤ ساعة الماضية من نقص في الشفافية، وبصراحة، من قلة الاحترام، وهو أمر كثيراً ما نراه في المجلس. فالأعضاء المنتخبون يمثلون الجهات الفاعلة الرئيسية في المسائل التي تجري مناقشتها؛ ونحن نطالب بأن نؤخذ في الحسبان. لقد كررت بوليفيا ذلك

مرارا خلال السنوات القليلة الماضية، بوصفها عضوا في المجلس، وسنواصل قولنا هذا بعد انقضاء ولايتنا. ونرى أن الشفافية والمساواة التامة بين جميع أعضاء المجلس هدف لا يزال يتعين تحقيقه.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): لطالما دعت الصين إلى التوصل إلى حل سياسي لمسألة اليمن دعماً للعملية السياسية هناك، مع مراعاة مصالح الشعب اليمني الطويلة الأجل.

وصوتت الصين مؤيدة للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) بشأن اليمن. ويحافظ اعتماد القرار على وحدة المجلس، وقد وفّر زخما جديدا لحل المسألة اليمنية. وقد أثبتت الأطراف اليمنية في الآونة الأخيرة على نحو تام إرادتها السياسية وحققت إنجازا كبيرا إبّان محادثات السلام في السويد. وترحب الصين بهذا، وتشيد بالأمين العام والمبعوث الخاص غريفيث لما يبذلانه من جهود هائلة وتؤيّدهما. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتز أيما اعتزاز بنتائج محادثات السويد للسلام وأن يقوم بتيسير تنفيذها على نحو فعال.

وتلج العلمية السياسية اليمنية مرحلة حاسمة. وينبغي للمجلس أن يراعي تماما آراء البلدان المعنية وبلدان المنطقة ويحترمها، وأن يدعم العملية السياسية في اليمن والمساعي الحميدة للأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من تدابير الإغاثة الإنسانية لليمن ويدعم البلد سعياً إلى مواصلة تحسين الأوضاع الإنسانية هناك، وتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانه.

إننا لم نخط سوى الخطوة الأولى في رحلة الـ ٠٠٠ ١٠ ميل. فاتفاق ستوكهولم والقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) هما البداية فقط، لا النهاية. وينبغي للأطراف التركيز، في المرحلة المقبلة، على تنفيذ نتائج محادثات السويد للسلام والنهوض،، على ذلك الأساس، بعملية حوار ومفاوضات مستدامة وفعالة. والمسار السياسي هو السبيل الوحيد لحل المسألة اليمنية.

وينبغي للمجتمع الدولي الحفاظ على سيادة اليمن واستقلاله ووحدة وسلامة أراضيه ودعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل عن طريق الحوار والمفاوضات على أساس القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني اليمني. والصين مستعدة لمواصلة القيام بدورها البناء تحقيقا لتلك الغاية.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): لقد صوتت بيرو مؤيدة القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، الذي قدمته المملكة المتحدة، لأننا نعتقد أنه من الضروري أن يدعم المجلس الاتفاقات الهامة التي توصلت إليها أطراف النزاع اليمني في السويد وأن يساعد على تيسير تنفيذها ورصدها، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام ومبعوثه الخاص. ونشكر المملكة المتحدة على جهودها للتوصل إلى توافق في الآراء.

ونعتقد، في الوقت نفسه، أن على المجلس مسؤولية واضحة بتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان الذين يواجهون أسوأ أزمة إنسانية في العالم اليوم، ولا سيما في ضوء أن خطر المجاعة المحدق هو نتيجة للنزاع. وننوه إلى أن القرار يتضمن إشارة محددة إلى ضرورة التحقيق وضمان الوصول إلى العدالة والمساءلة عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت في النزاع في اليمن. كما نعرب عن امتناننا ودعمنا لعمل الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ومبعوثه الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك وجميع العاملين في المجال الإنساني المنتشرين في اليمن.

علاوة على ذلك، فإننا نبرز الدور الذي تضطلع به السويد وجميع البلدان التي مكنت الأطراف من التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وفقا لاتفاق استكهولم. ونعتقد أننا اليوم نتخذ خطوة إلى الأمام، في أعقاب اجتماع ستوكهولم، نحو إنهاء النزاع

وتخفيف المعاناة في اليمن. غير أننا يجب أن ندرك أن الطريق لا يزال طويلا لتحقيق السلام المستدام، الذي سيحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي والمجلس.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بملاحظة ودية ولكن هامة فيما يتعلق بالإجراءات. إن تعدد اللغات يشكل إحدى القيم الأساسية للمنظمة. واتخاذ القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) بلغة واحدة يرتبط بظروف استثنائية وينبغي ألا يشكل سابقة.

وعلى ذلك، ترحب فرنسا بالتصويت بتوفق الآراء على القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) بشأن اليمن. فالقرار يشكل إشارة قوية على وحدة والتزام مجلس الأمن، الذي، كما كنا نأمل، يضع ثقله الكامل في ما يتجاوز جهود الأمم المتحدة بشأن اليمن. وأشيد إشادة خاصة بعمل القائمين بالصياغة البريطانيين والتزامهم، الأمر الذي وحد أعضاء المجلس بعد مفاوضات شاقة.

فالقرار يمثل وحدة المجلس والمجتمع الدولي دعما للشروع في عملية سياسية لإنهاء الأزمة، فضلا عن العمل الإنساني والسياسي للأمم المتحدة. هناك ثلاث نقاط تنبثق من القرار.

أولا، إنه يمكننا من تأييد نتائج مفاوضات استكهولم، التي نشكر عليها السويد مرة أخرى، والاتفاق على الثلاث نقاط الرئيسية: تبادل السجناء؛ وانسحاب القوات المسلحة من ميناء ومدينة الحديدة ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء المحافظة؛ وإنشاء آلية للتهدئة في تعز.

ثانيا، يوفر القرار الأساس اللازم للأمم المتحدة لتعمل بسرعة من أجل المساعدة في تنفيذ الاتفاقات بشأن الحديدة من خلال السماح بالنشر السريع لفريق للأمم المتحدة للرصد والمراقبة.

وأخيرا، يشير القرار إلى النقاط الأساسية لطلبات مارك لوكوك في المجال الإنساني، التي دعي المجلس إلى معالجتها عن طريق الحفاظ على المسار السياسي لكفالة أن تظل الأطراف منخرطة مع مارتن غريفيث خلال المرحلة المقبلة.

لقد كان الاتخاذ السريع للقرار، الذي عمل عليه القائمون بالصياغة بلا كلل في الأيام الأخيرة مع دعمنا الكامل، أمرا أساسيا للحفاظ على الزخم الإيجابي لمشاورات ستوكهولم وصيانته، وللتمكين من التنفيذ الفوري للترتيبات التي تم التوصل إليها. ولا يزال من الواضح لنا أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ولا تزال الحالة الإنسانية تشكل كارثة وسيتعين على المجلس مواصلة حشده من أجل الاستجابة على نحو أكمل ومساعدة السكان اليمنيين على التعافي من النزاع المأساوي. ويجب، في ذلك السياق، أن يخضع المسؤولون عن أخطر الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان للمساءلة.

وكذلك يتعين على المجلس أن يظل معبئا دعما لوساطة الممثل الخاص، الذي أثني على جهوده ونتائجها الأولية مرة أخرى. وسيكون الحفاظ على التزامنا ووحدتنا أمرا حاسما للمناقشات المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير بشأن الإطار السياسي والحلول. وفرنسا عاقدة العزم على القيام بذلك.

السيد أبيبي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) بتوافق الآراء، الأمر الذي نعتقد أنه يمكن أن يسهم في الحفاظ على الزخم الإيجابي الذي أوجدته المشاورات السياسية بين اليمنيين في ستوكهولم تحت رعاية الأمم المتحدة. ونشكر المملكة المتحدة على دورها في تيسير المفاوضات.

إن القرار يشدد على نحو صائب، بعد ترحيبه بنتائج مشاورات ستوكهولم، على أهمية تنفيذ النتائج التي أتت ببصيص من الأمل لليمنيين، الذين يسعون إلى السلام والاستقرار ويستحقونه. وكذلك نشدد على أنه ينبغي للأطراف أن تفي وفاء كاملا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في ستوكهولم. وينبغي

للأمم المتحدة، في ذلك الصدد، أن تدعم الأطراف، ويأذن القرار الذي اتخذناه اليوم للأمم المتحدة بالاضطلاع بدور رئيسي.

وإذ إن ستوكهولم قد حققت نتائج ملموسة، فإن ذلك يشكل استهلالا إيجابيا للرحلة الطويلة. ولذلك ينبغي للأطراف كذلك أن تواصل الانخراط بشكل بناء مع المبعوث الخاص في محادثات في كانون الثاني/يناير المقبلة، بهدف نهائي يتمثل في التوصل إلى حل سياسي شامل يلبي تطلعات شعب اليمن ويعالج الشواغل الأمنية المشروعة لبلدان المنطقة.

وإذ لا يزال اليمنيون يعانون أسوأ أزمة إنسانية في العالم، من المهم كذلك دعم الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في إيصال المعونة إلى جميع اليمنيين. ويظل الحفاظ على وقف إطلاق النار في الحديدة، وحماية الإمدادات الإنسانية وكفالة سلامة وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق وباستمرار وتحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز التمويل من أجل الاستجابة الإنسانية، يشكل ضرورة. ويمكن لتنفيذ القرار كذلك أن يساعد في هذا الصدد. والحفاظ على الزخم الحالي أمر لا غنى عنه على الصعيدين السياسي والإنساني. ونواصل دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث، والعمل الإنساني الذي تضطلع به الأمم المتحدة وشركاؤها. وتظل وحدة المجلس، في ذلك الصدد، تشكل أمرا بالغ الأهمية لإنهاء المأساة التي تستعصي على الوصف في اليمن.

وإذ نغادر المجلس، فإننا نأمل أن يستمر الزخم الإيجابي الناشئ عن اجتماع ستوكهولم وأن تواصل الأطراف اليمنية المشاركة في البحث عن السلام والاستقرار في اليمن بدعم من المجتمع الدولي.

السيد ميلوس (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب بولندا باعتماد القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) الهام والحسن التوقيت. ونشكر المملكة المتحدة على الجهود التي بذلتها لأجل اعتماد هذا النص اليوم.

ويبيّن القرار الإنجازات الكبيرة التي حققتها المشاورات الأخيرة في السويد ويعيد تأكيد دعوة الأطراف إلى كفالة تنفيذها بصورة كاملة وعلى وجه الاستعجال. ويتناول أيضا النقاط الخمس التي طلب فيها وكيل الأمين العام مارك لوكوك الدعم العاجل من المجلس. ويسرّنا أن مجلس الأمن قد تمكن من الحفاظ على وحدته واتخاذ هذه الخطوة التي تشتد الحاجة إليها لمعالجة الأزمة الإنسانية في البلد.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل للمطالب الخمسة التي تقدم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونكرر دعوتنا الأطراف إلى تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء محافظة الحديدة وفي موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، بما يسمح بإعادة فتح الممرات الإنسانية وتيسير إيصال المساعدة المنقذة للحياة.

ونحث جميع الأطراف على ضمان تدفق حركة الواردات والإمدادات الإنسانية الحيوية وتنقّل الأفراد في مختلف أنحاء البلد دون عوائق، بما في ذلك عن طريق إزالة جميع العقبات البيروقراطية التي من شأنها أن تحد من هذه التدفقات، فضلا عن ضمان التشغيل الكامل والمستمر لجميع الموانئ اليمنية ومطار صنعاء.

وتؤكد بولندا أيضا التزام جميع أطراف النزاع في اليمن باحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني وكفالة حماية المدنيين. ونحثها على الامتناع عن جميع أشكال الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان ووقف الهجمات على السكان المدنيين، بما في ذلك الغارات الجوية والهجمات بالقذائف التسيارية، فضلا عن الامتناع عن استخدام البنى التحتية المدنية للأغراض العسكرية. ويجب على الأطراف أن تحترم مبدأي التناسب والتمييز في جميع الأوقات، وأن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتفادي إيذاء المدنيين والمرافق المدنية والبنى التحتية الحيوية. ونشدد أيضا على ضرورة إجراء تحقيقات

تتسم بالشفافية والمصداقية وحسن التوقيت في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني ومساءلة من تثبت مسؤوليتهم عنها.

وأخيرا، نود التشديد على ضرورة مواصلة الحوار السياسي من خلال التعاون البناء مع المبعوث الخاص وفي الجولة المقبلة من المشاورات المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير، وكذلك أهمية ضمان المشاركة الفعالة لجميع الفئات المعنية من المجتمع اليمني، بما فيها النساء والشباب في عمليات السلام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): صوّت الوفد الروسي مؤيدا للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) بشأن اليمن والمقدّم من المملكة المتحدة، على أساس أنه يسعى إلى تعزيز الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السويد من خلال جهود الوساطة التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث ومن المهم للغاية أن نشير إلى أن تلك الوثيقة قد أيدها اليمنيون أنفسهم فضلا عن والجهات الفاعلة الإقليمية، التي يكتسي رأيها أهمية بالغة لضمان فعالية القرار.

ونحن على ثقة من أننا سنتمكن، بالاستمرار في العمل معا في المستقبل، من التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار في البلد ومساعدة ملايين اليمنيين المقيمين والذين هم في أمسّ الحاجة إلى شكل ما من أشكال المساعدة. وهناك حاجة إلى دعم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الجولة الأولى من المشاورات بين اليمنيين وتقديم المزيد من المساعدة لجهود الوساطة التي يبذلها السيد مارتن غريفيث، بما في ذلك في سياق تنظيم جولة جديدة من المفاوضات في أوائل العام المقبل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): في البداية، أشكر سعادة السفير رئيس المجلس للسماح لنا بالحديث أمام المجلس الموقر للمرة الثانية خلال الشهر الحالي. كما لا يفوتني أن أشكر وفد المملكة المتحدة، حامل القلم في الملف اليمني، على الجهود التي يبذلها. والشكر موصول لوفد الولايات المتحدة الأمريكية على الدعم والاهتمام الذي حظي ويحظى به ملف اليمن في الإدارة الأمريكية. وباسمي ونيابة عن حكومة بلادي والشعب اليمني، أتقدم بالشكر لوفد الكويت الموقر، الصوت العربي الأصيل، ودول التحالف على موقفهم الثابت والمبدئي تجاه اليمن أرضا وإنسانا.

وتشيد حكومة بلادي بموقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن الموحد في الملف اليمني، والذي استمر منذ بداية الأزمة اليمنية. ونأمل أن يظل هذا الموقف حتى تحقيق السلام المستدام وإنهاء الانقلاب وتنفيذ كل القرارات الصادرة عن هذا المجلس، لأن أبناء الشعب اليمني تواقون لرؤية نتائج هذه القرارات تنفذ على أرض الواقع.

ترحب الجمهورية اليمنية بقرار مجلس الأمن ٢٤٥١ (٢٠١٨) الذي اعتمد للتو يومنا هذا الجمعة، والذي جدد تأكيد المجتمع الدولي على وحدة اليمن وحدة وسيادته وسلامة أراضيه، وشدد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي شامل استنادا إلى المرجعيات الثلاث المتفق عليها المتمثلة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

كما ترحب الجمهورية اليمنية بالدعوة إلى الالتزام باتفاق ستوكهولم وفقا للجداول الزمنية المحددة له، بما في ذلك انسحاب الميليشيات الحوثية من مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وتنفيذ آلية تبادل الأسرى والمعتقلين وما ورد في إعلان تفاهما مدينة تعز.

وتؤكد الحكومة اليمنية أنها ومنذ الوهلة الأولى، وفقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، عبد ربه منصور هادي،

قدمت الكثير من المقترحات في مشاورات ستوكهولم للتخفيف من معاناة الشعب اليمني، بما في ذلك مقترح لفتح مطار صنعاء أمام الرحلات الداخلية عبر مطار عدن الدولي. وقدمت مقترحا لدعم المؤسسات المالية والإيرادية للحكومة اليمنية ودعم البنك المركزي في عدن، لتمكينه من دفع مرتبات جميع موظفي الدولة وفقا لكشوفات المرتبات لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. إلا أن تعنت الميليشيات الحوثية حال دون ذلك. وكان الأحرى قيام المجتمع الدولي بإدانة هذا التعنت من قبل المليشيات الحوثية المدعومة من إيران.

كما تؤكد الحكومية اليمنية التزامها الكامل بكل ما ورد في اتفاق ستوكهولم. وتدعو المجتمع الدولي إلى مراقبة الخروقات التي يرتكبها الطرف الانقلابي في محاولة لعرقلة ما تم الاتفاق عليه. كما تعرب الحكومة اليمنية عن استعدادها الكامل للانخراط بإيجابية مع جهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن فور تنفيذ كافة البنود التي تم التوصل إليها في ستوكهولم

ولا ترى الحكومة اليمنية أي جدوى من عقد جولات جديدة للمشاورات إلا بعد تنفيذ انسحاب الميليشيات الحوثية من الحديدة وموانئها، وضمان عودة السلطات الحكومية الشرعية، والحفاظ على التسلسل الهرمي للسلطة وفقاً للقانون اليمني، كما ورد في اتفاق ستوكهولم بشأن الحديدة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، فإني أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد كوت ديفوار لأعضاء المجلس، ولا سيما الممثلين الدائمين وموظفيهم، وللأمانة العامة على كل الدعم الذي قدموه لنا.

وإذ نختتم شهراً حافلاً بالعمل، يمكننا أن نهنئ أنفسنا على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا الهامة في نطاق عملنا. وما كنا لنحقق ذلك بمفردنا أو من دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، فضلاً عن جميع موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين ومدوني المحاضر الحرفية وموظفي الأمن.

وعلى مدى فترة رئاسة بلدي كلها، بقينا مخلصين لفلسفة بلدي في الحوار والسلام. وعملنا بجد في مواصلة البحث عن توافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء من أجل الحفاظ على وحدة المجلس وفعاليته. وندعو أن تستمر هذه الوحدة وفعاليتها.

وفيما نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس وأنا أتمنى كل التوفيق لوفد الجمهورية الدومينيكية خلال رئاسته في شهر كانون الثاني/يناير. وبالنيابة عن المجلس، أود أن أعرب عن خالص تقديري للأعضاء الخمسة المنتهية ولايتهم وهم: إثيوبيا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والسويد، وكازاخستان وهولندا. وأثني على العمل الذي قاموا به والمساهمات التي قدموها خلال فترة ولايتهم في مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٥.